قَرِيّنة الرتبة عِندَ شُرَّاحِ المُفصَّلِ في القِرنِ السَّابِعِ لِلهِجرَةِ

نبأ سعيد عبد جودة الموسوي

جامعة الزهراء(عليها السلام) للبنات – كلية التربية

أ.د. محمد حسين علي زعين

جامعة كربلاء – كلية التربية للعلوم الإنسانية

The presumption of rank according to Sharh al-Mufassal in the seventh century AH

Naba Saeed Abdul Jouda Al-Musawi

Al-Zahra University (pbuh) for girls

College of Education

Prof. Dr Muhammad Hussein Ali Zaein

University of Karbala College of Education for Human Sciences

ملخص البحث

تعدّ قرينة الرتبة من أهم القرائن اللفظية في اللغة العربية، ولها أثرٌ كبيرٌ في تركيب الجملة العربية فهي تساعد على رفع اللبس عن المعنى؛ وذلك بتحديد مواقع الكلمة فيها، وتبرز أهمية الرتبة في التركيب اللغوي في الجملة العربية في وصف مواقع الكلمات في التركيب، وتنقسم على قسمين هما (الرتبة المحفوظة، والرتبة غير المحفوظة).

Abstract

The presumption of rank is one of the most important verbal clues in the Arabic language. It has a significant impact on the structure of the Arabic sentence as it helps remove confusion from the meaning by specifying the locations of the word in it. The importance of rank in the linguistic structure in the Arabic sentence is highlighted in describing the locations of words in the structure, and it is divided into two parts (the preserved rank and the non-preserved rank).

مقدمة

الحمد لله ربّ العالمين والصلاة والسلام على خير خلق الله محمد وآله الطيبين الطاهرين، وبعد.

تمثِّل القرينة الأداة الفاصحة عن دلالة كثير من التراكيب اللغوية بأقسامها الصوتية، والصرفية، والنحوية، والمتتبع للنظام اللغوي يجده نظامًا محكمًا تحكمه علاقات معنوية ولفظية، وقد استوقف العلماء قديمًا وحديثًا طريقة الكشفِ عن هذه العلاقات ودأبوا على الاشتغال عليها رغبة في إدراك معانٍ خفية واستجلاء مقاصد لغوية، فالوصول إلى المعنى وفهم المقاصد بحسب الدراسات اللغوية الحديثة لا يتأتى إلاّ بواسطة معينة متمثلاً بالقرينة اللغوية بنوعيها (المعنوية واللفظية)، وقد تضمنّت الدراسة القرائن اللغوية بأنواعها الصوتية، و الصرفية، والنحوية متخذة من شروح المفصل مدونة لتتبع هذه القرائن.

وكان للمستوى النحوي الحظ الأوفر من القرائن، إذ تجلّت القرائن في مسائل نحوية كثيرة على مستوى اللفظ كالربط والأداة والرتبة والتضام، أو على مستوى المعنى كالإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية، وتمثل القرائنُ الروابطَ التي تربط بين الوظائف النحوية في التركيب العام للجملة، وما يؤدي هذا من تأثير في المعنى العام، ويفهم من خلال العلاقات النحوية القائمة بين الكلمات، ومن هذه القرائن قرينة الرتبة التي تهتم بمواقع الألفاظ وأثر المعنى في الصياغة التركيبية لتلك الألفاظ والوظائف.

التمهيد

الرتبة لغة من الجذر الثلاثي (رتب) وتدلّ على معانٍ عدّة، كل معنىً منها مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمعنى الآخر، ومنها: أنَّها تعني المنزلة وكذلك المرتبة، والرتبة: واحدة من

رتبات الدرج، وترتيب فلان علا رتبة أي: درجة، والرتب: ما أشرف من الأرض، وتقول: رتَّبتُ الشيء ترتيبًا: أثبته، والمرتبة أيضًا: المرقبة وهي أعلى الجبل، وعند الخليل المراتب في الجبل والصحاري، وهي الأعلام التي تُرتَّب عليها العيون والرقباء[١].

في حين يصّف الزمخشري الرتبة بالمنزلَة الرفيعة يقول: «إذا انتصب الرجل قَائِماً، أَرَادَ الغَزو والحج وغيرهما من العِبَادَات الشاقة»[٢].

أمّا في الاصطلاح: فقد عرفها الدكتور تمام حسان بقوله: «قرينة لفظية وعلاقة بين جزأين من أجزاء السياق يدلّ موقع كل منهما من الآخر على معناه»[٣]، لذلك جعلوا لمواقع الكلام رتبًا بعضها أسبق من بعض فقالوا: إنّ رتبة العمدة قبل رتبة الفضلة[٤]، وقيل: «هي النظام الذي تشكلّه الوحدات في سياق أفقي محدد كأن تتقدّم وحدة على وحدة أخرى أو تتأخر عنها بشكل ثابت أو غير ثابت نحو تقدم أعمدة على الفضلة والمتبوع على التابع»[٥].

وتعدّ الرتبة من الظواهر النحوية التي أوّلاها النحويون اهتمامًا كبيرًا، ومن هؤلاء سيبويه، إذ ذكرها في كلامه عن الأفعال (ظن وأخواتها)، ثم أوضح دلالتها في كثير من النصوص، وبين أنّ علّة التقديم والتأخير تكون للعناية والاهتمام، ولكنه لم يصرح بلفظها، إذ كان واضحًا في ذهن سيبويه التزام الرتبة أو مخالفتها قد يكون لسبب بلاغي[٦]، ويقول في حديثه عن(المبتدأ والخبر)» لأنّ الحدَّ أن يكون الفعل مبتدأ إذا عمل»[٧]، كما أنَّ المبتدأ يعمل في الخبر والجار يعمل فيما بعده، وهذا من تصوراته في نظرية العامل التي استندت عنده إلى تصور خطي (بنائي) هو أسبقية مرتبة العامل على المعمول[٨].

وجاء بعد ذلك ابن السراج وصرّح بمصطلح الرتبة لفظًا ومعنى

بقوله:» مرتبة العامل قبل المعمول فيه ملفوظًا به أو مقدرًا»[٩]، إذ جعل للرتبة طرفين هما المقدم والمؤخر وذكر أنواع الرتب المحفوظة وغير المحفوظة[١٠].

وقد أفرد ابن جني للرتبة أكثر من باب في كتابه (الخصائص)، وتحدث عنها في مواضع متفرقة في الكتاب نفسه، وهو يستعمل مصطلح الرتبة ويعني به ما يعنيه المحدثون مع الاختلاف في أشياء أُخر لا تتعلّق بالمصطلح[١١]، ثم عقد بابًا تحت عنوان (نقص المراتب إذا عرض هناك عارض) عرض فيه ما تصنفه العرب إذا شاع الخروج عن الأصل، إذ تجعله قسمًا قائمًا بذاته ومن ذلك تقديم المفعول على الفاعل، فالمفعول لم يتقدّم ؛لأن رتبته التقدّم ولكن ذلك من النقص العارض أي الخروج عن الأصل[١٢].

فقد أدرك ابن جني أنَّ الأصل في الكلام الرتبة، وأنَّ الخروج عنها خروج عن الأصل وهذا الخروج له مسوغات محددّة[١٣].

وقد تكلم عبد القاهر الجرجاني في - دلائل الاعجاز- عن ذلك تحت عنوان (التقديم والتأخير) ولم يذكر مصطلح الرتبة، إذ ذكر للتقديم صنفين، تقديم على نية التأخير وتقديم لا على نية التأخير[١٤]، وبعد ذلك ربط بين الترتيب والقصد، فقال: « لا يكونُ ترتيبٌ في شيءٍ حتَّى يكونَ هناكَ قصْدٌ إلى صورةٍ وصنْعةٍ إنْ لم يُقدَّم فيه ما قُدِّم، ولم يُؤخَّر ما أُخِّر، وبُدئَ بالذي ثُنيَ به، أو ثنِّي بالذي ثُلِّث به، لم تحْصلْ لكَ تلكَ الصورةُ وتلك الصفة»[١٥].

وقد اتفق ابن يعيش مع ابن جني فيما قرَّره وبصورة واضحة أيضًا، ولكنه استعمل مصطلح المرتبة للدلالة على الرتبة[١٦]، ثم نضج مفهوم الرتبة وأخذ أهميته ومكانه في الدراسات النحوية على يد ابن يعيش، فقد رتبها وجمعها من سائر أبواب النحو المتفرقة،

فقال في ذلك: رتبة الفعل يجب أنّ تكون أولًا، ورتبة الفاعل أنّ يكون بعده، ورتبة المفعول أنّ يكون آخرًا[١٧].

ومن أشهر المحدثين الذين أولَوا الرتبة اهتمامًا كبيرًا هو الدكتور تمام حسان، إذ عدّ الرتبة من قرائن اللفظ، إذ تدرس مواقع اللفظة بالنسبة للفظة أخرى، وقد تدلّ على وظيفتها النحوية أو صحة التركيب لذا فهي قرينة نحوية تركيبية، وهي أيضًا وسيلة اسلوبية، إذ تكون في الاسلوب مؤشرًا أسلوبيًا، ووسيلةَ إبداعٍ، وتقليبَ عبارةٍ، واستجلابَ معنًى بلاغيٍّ أدبيٍّ[١٨].

ثم استعمل آخرون مصطلح الموقعية للدلالة على الرتبة ومن هؤلاء الدكتور كمال بشر وآخرون[١٩]، وقد قسم النحويون الرتبة على قسمين هما: (الرتبة المحفوظة، والرتبة غير المحفوظة).

المبحث الأول

الرتبة المحفوظة

هي « كل ما يغير معنى الكلام ويؤثر في مضمونه، وإنّ كان حرفاً فمرتبتهُ الصدر، كحروف النفي والتنبيه والاستفهام والتخصيص وإنّ وأخواتها، وغير ذلك. و أمّا الأفعال كأفعال القلوب والأفعال الناقصة، فإنَّها وإن أثرت في مضمون الجملة لم تلزم التصدر إجراءً لها مجرى سائر الأفعال»[٢٠]، ويعنى بها موقع الكلمة الثابت متقدمًا أو متأخرًا في التركيب بحيث إذا اختل هذا الموقع اختل التركيب، وعلى هذا الأساس تكون الرتبة محفوظة، ومن أمثلتها أن يتقدّم الموصول على الصلة، والموصوف على الصفة وتأخر التمييز عن الفعل والمصدر والصفة، والبيان والمعطوف بالنسق عن المعطوف عليه، والتوكيد من المؤكد، والبدل من المبدل منه، وصدارة الأدوات في

أساليب الشرط والاستفهام والعرض والتحضيض والتوكيد وتقدّم حرف الجر على المجرور وحرف العطف على المعطوف[٢١].

ويعدّ هذا النوع من الرتب محفوظًا في نظاميّ اللغة والاستعمال في الوقت ذاته، وتخصُّ الرتبةُ المحفوظةُ النحوَ بأكمله؛ لأنَّ أيَّ اختلالٍ يمسُّها يجعل التركيب ملبسًا غير مقبولٍ[٢٢].

من أمثلة الرتب المحفوظة:

تقديم الفعل على الفاعل:

الرتبة بين المسند وهو(الفعل) والمسند إليه وهو(الفاعل) في جملة الإسناد تجعلها « ملتزمة هنا أنّ يتقدم الفعل ويتأخر الفاعل»[٢٣].

يعرِّفُ النحويون الفاعل بأنَّه « كلُّ اسم ذكرته بعد فعل، واسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم»[٢٤].

وقد قدَّم الزمخشري في كتابه المفصل الحديث عن الفاعل؛ لأنَّه الأصل في استحقاق الرفع، إذ عرضه في باب المرفوعات من الأسماء، وهو أول مصطلح نحوي ذكره بعد أنّ تطرق لتعريف الكلمة وأنواعها بما في ذلك الاسم الذي عرفه وذكر سماته، إذ عرف الفاعل بأنَّه « ما كان المسند إليه فعل أو شبهه مقدمًا عليه أبدًا، كقولك ضرب زيد وزيد ضاربٌ غلامه وحسنٌ وجهه. وحقه الرفع. ورافعه ما أسند إليه... ومن ثم جاز ضرب غلامَه زيدٌ، وامتنع ضرب غلامُه زيدًا»[٢٥]، فالقياس أنّ تكون مرتبة الفاعل بعد الفعل مباشرة، ولا يجوز أنّ يتقدم عليه، فرتبة الفعل أولًا، ورتبة الفاعل ثانيًا، أما المفعول فيكون آخره ويتقدم المفعول على الفاعل وجوبًا، ولذلك جاز أنّ يقال «ضرب غلامه زيد»، فالغلام هنا مفعول به وهو مضاف إلى ضمير الفاعل و»زيد» فاعل مؤخر، فقد تقدم الفعل (المُسند إليه) على الفاعل (المُسند) وهذا جائز[٢٦].

ثم درس الشرَّاح هذه المسألة بالتفصيل، فقد شرح ابن الحاجب قول الزمخشري: (المُسند إليه فعل أو شبهه مقدمًا عليه أبدًا) ببيان رتبة الفاعل وعدم جواز تقديمه على الفعل؛ لأن ذلك سيخرجه من كونه فاعلًا إلى كونه مبتدأً، يقول ابن الحاجب:» لئلا يرد عليه مثل قولك: زيد قام فإنه مُسند إليه وليس بفاعل. فقال: مقدمًا عليه ليخرج ذلك عنه، وهو في الحقيقة غير لازم، لأنَّ زيدًا في قولك: زيد قام ليس بمسند إليه الفعل أو شبه الفعل، وإنما أُسند مع ما أُسند إليه الفعل، فالفعل وشبههُ مسندٌ إلى ما هو مؤخر وهو الضمير، وهما جميعًا مسندان إلى زيد، وإنَّما اتفق أنّ الضمير الذي في قام أو في قائم في قولك: زيدٌ قائم هو في المعنى: زيد فتوهم أنّه وارد وليست هذه دلالة لغوية وإنّما هي دلالة عقلية... أمَّا من قال: الفاعل هو المسند إليه الفعل أو شبههُ فقد جعل ذكر الفعل وشبهه من جملة حدّه، وعند ذلك لا يحتاج إلى ذكر وجوب التقديم لما تبين أنَّه لا يكون إلا كذلك، ثم مثل بإسناد الفعل وشبهه، لما قصد إلى ذكرهما أولًا»[٢٧]، فالفعل الذي يأتي بعد الاسم إنما هو مسند لضمير ذلك الاسم وليس للاسم نفسه، وهما مسندان إلى الاسم المتقدم، وإن كان الاسم والضمير واحد عقلا، لكنهما يختلفان في الاسناد، كون الأول مبتدأ والضمير فاعل للفعل، وقد قال بعضهم أن الفاعل هو ما أُسنِد إليه فعل أو شبهه؛ لأنه لا يحتاج إلى ذكر التقديم كونه واجب عنده.

ثم فسر الخوارزمي مقصود الزمخشري بشبه الفعل وما يرتفع به الفاعل بقوله: «عني بشبهِ الفعل اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة، وكلُّ اسم أضيف إليه الفعل مقدمٌ عليه فهو فاعل، فإن كان الفعلُ فيه مؤخرًا فهو مبتدأ . وحق الفاعل الرفعُ، لأنَّ الواضع مَدَّ عينه له... الفاعل يرتفع

بالفعل، لأنه دارَ مع ارتفاعه وجودًا وعدمًا»[٢٨]، فهو يرى أنَّ الفعل وما شابهه من الأسماء العاملة عمله إنما ترفع الفاعل إن كانت متقدمة عليه، فإن تقدَّم عليها الفاعل صار مبتدأ وما بعده خبر عنه.

وبين الفارق بين جواز (ضَرَبَ غلامَه زيدٌ) وامتناع (ضَرَبَ غلامُه زيدًا) بقوله في هذه المسألة أربعة أوجه « الأولى: ضربَ زيدٌ غلامَه، وهذا بالاتفاق جائز، والثانية: ضَرَبَ غلامَه زيدٌ، وهذا أيضًا جائز، والثالثة ضَربَ غلامُه زيدًا، وهذا بالاتفاق غير جائز ضرورة؛ لأنَّ الضمير لا بُدّ له من مصرفٍ مقدَّمٍ إمَّا حقيقة وإمَّا تقديرًا، وليس ها هنا مصرف مقدم، أما حقيقة فظاهر، وأمَّا تقديرًا فلأن زيدًا غير مقدم تقديرًا، وليس ها هنا غير مقدم تقديرًا، لأن من شأنِ المفعولِ أن يتأخر عن الفاعل. الرابعة: ضربَ زيدًا غلامُه. وهذا بالاتفاق غير جائز»[٢٩]، فقد أوضح مواضع تقديم المفعول به على الفاعل أي اختلاف الرتب في الجملة، فالمعروف أن ترتيب الجملة (فعل، فاعل، مفعول به)، وقد يتغير موقع الفاعل والمفعول حسب سياق الكلام، ولاعتبارات معينة، وقد حصر أوجه التقديم هذه في أربعة أوجه بين جائز وممتنع، ولا خلاف في الثلاثة الأولى، لكنه قد توهم في الوجه الرابع، والغريب أنه أطلق حكمًا في عدم الجواز اتفاقًا، وهذا ما لم يرد عند النحويين، فقد ذكروا أن هذا من مواضع وجوب تقديم المفعول على الفاعل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾ [البقرة: ١٢٤][٣٠].

وذهب الجندي أن الفاعل حقه التأخير عن رافعه ولا يجوز تقديمه مبيّنًا الأسباب التي تمنع تقديم الفاعل على الفعل بقوله: «(ضرب زيدٌ) صدر الضرب عن زيد، والتفسير بإزاء المفسَّر، (زيدٌ) في التفسير مؤخر،

فكذا في المفَسِّر. والوجه الثاني: أنّك إذا ابتدأت بالاسم وقلت: (زيدٌ ضَرَبَ) كانت نسبته إلى أقرب العاملين وهو الابتداء، أولى من النسبة إلى أبعدهما وهو الضرب. والوجه الثالث: أن الفعل علة للفاعل، إذ لا يتصور فاعل بدون فعل والعلة مقدمة على المعلول»[٣١]، وهذا يدلّ على أنّ الجندي لم يجوز تقديم الفاعل على فعله، وإنّ تقدم الفاعل على الفعل، ففي هذه الحالة يتخلّى عن رتبته (الفاعلية) ويصبح مرفوعًا بالابتداء أي يصبح مبتدأ، لأنه الابتداء الأقرب له من جهة العمل، وكذلك يرى من وجهة نظر منطقية أن العلة (الفعل) مقدم على المعلول (الفاعل).

ثم فسر قول الزمخشري بجواز (ضَربَ غلامَه زيدٌ) وامتناع (ضَرَبَ غُلامُه زيدًا) بقوله: « لكون المفعول مؤخرًا عن الفاعل في الرتبة جاز (ضَربَ غلامُه زيدًا) لأنك إذا قلت:(ضرب غلامَهُ زيدٌ)، فهو في الظاهر ممتنع لامتناع إضمار الشيء قبل ذكره، إلا أنه غير ممتنع بالنظر إلى التقدير إذ التقدير : (ضرب زيدٌ غلامَهُ) ليكون المفعول بعد الفاعل في الرتبة، فيكون إضمارًا بعد الذكر، وهو بالإجماع جائز لا يعوقه عائق، وامتنع (ضرب غلامُه زيدًا) لأنك لما رفعت (الغلام) (بضرب)، وأوقعته بعده، كان واقعًا في مرتبته لأن رتبته أن يقع بعد الفعل، والشيء إذا وقع في مركزه ومستقرة لا يتأتى فيه نية التأخير، فيتحقق إضمار الشيء قبل ذكره، وذلك ممتنع، فيمتنع هذا التركيب»[٣٢]، أي يجوز تقديم المفعول على الفاعل إذا اشتمل المفعول على ضمير يعود على الفاعل؛ لأن الضمير سيعود على متأخر لفظًا، متقدم رتبةً، وهذا ممّا لا خلاف فيه.

تقديم واو المعية على المفعول معه:

إن رتبة المفعول معه تكون بعد فعل لازم أو منتهي في التعدية وبعده

واو، ثم يرد ذلك الاسم منصوبًا، فقد جعل الزمخشري رتبة المفعول معه بعد الواو بقوله: «وهو المنصوب بعد الواو الكائنة بمعنى (مع)، وإنما ينصب إذا تضمن الكلام فعلًا كقولك: ما صنعتَ وأباك، وما زلتُ أسيرُ والنيلَ...»[٣٣].

بين ابن الحاجب النصب في المفعول معه وليس الرفع بقوله: « إنما يعطيه النصب بعد معرفة كونه مفعولًا معه، وإذا حصل النصب حدًّا لهُ فقد توقف كل واحد منهما على الآخر؛ لأنهُ لا يتعقلهُ حتى يكون منصوبًا، ولا يكون منصوبًا حتى يتعقلهُ، وإنما قال: المنصوب؛ لأنَّ ثَمَّ أشياء كثيرة الواو فيها بمعنى مع، ومع ذلك ليس مفعولًا معه»[٣٤]، يشير ابن الحاجب إلى شرط النصب في الاسم الواقع بعد هذه الواو التي بمعنى (مع)، وقد يأتي الواو بمعنى (مع) في مواضع أخرى لكنه ما بعده ليس مفعولا معه، بل أشياء أخرى كثيرة، قد يكون للعطف والجر وغيرها.

وقد استبعد الخوارزمي كون المفعول معه من المفاعيل، بقوله: « اعلم أنَّ المفاعيل في الحقيقة ثلاثة: المفعول به، والمصدر، والظرف، وأما المنصوب بمعنى اللام، والمنصوب بمعنى مع، فليسا بمفعولين في الحقيقة، وذلك لأنَّ المفعول هو الذي يقوم مقام الفاعل إذا بني الفعل للمفعول به، والمصدر والظرف كل واحد منهما يقوم مقام الفاعل إذا بُني الفعل للمفعول به وليس الكلام مفعول به بخلاف المنصوبين بمعنى (اللام) وبمعنى (مع) فإنهما البته لا يقومان مقام الفاعل...»[٣٥]، يشترط الخوارزمي في الاسم الواقع مفعولًا أن ينوب عن الفاعل في حال بناء الفعل للمفعول، وهذا ممَّا لا يصح مع المفعول له، والمفعول معه، إذ إنهما لا ينوبان عن الفاعل في بناء الفعل للمفعول، وينوب عنه المفعول به والمصدر والظرف، ولهذا لا يعدهما

الخوارزمي من المفاعيل.

ويوضح الجندي الفرق الحاصل بين الواو العاطفة و واو المفعول معه، يقول: «إنما قال منصوب. فكم من أسماء معها واو بمعنى (مع) وليس ذلك مفعولًا معه، كقولهم: (كل رجل وضيعتُهُ). فقال هو المنصوب، ليتميز المفعول معه بذلك عن مثله، وإذا عرفت هذا فأعلم أنه ليس لهذه الواو عمل لأنها في الأصل عاطفة، وليس للعواطف عمل. ألا ترى أن الأصل في قولك: (جاء زيد وعمرو)، (جاء زيد جاء عمرو) والعامل في عمرو (جاء) ثم أقيمت الواو مقامه للإيجاز، فلما لم يكن لها عمل في الأصل لم يعطوها العمل في نحو قولهم: (ما صنعت وأباك؟) لئلا يعدلوا بها عن منهجها الأصلي، والدليل على ما ذكرنا أنها غير عارية عن معنى العطف ...»[٣٦]، وهذا ما ذكره ابن الحاجب قبله، في أنَّ النصب ممّا يميز الاسم الواقع بعد هذه الواو، إذ قد يقع بعدها المرفوع والمجرور؛ لأنها تكون في ذلك عاطفة تشرك ما بعدها بحكم ما قبلها، ولا عمل لها في الاسم بعدها على عكس الواو التي يأتي بعدها الاسم منصوبا على المفعولية.

ج- تقديم أداة الاستثناء على المستثنى وتقديم المستثنى على المستثنى عنه:

قد تتقدّم أداة الاستثناء على المستثنى تارة، ويتقدّم المستثنى على المستثنى عنه تارة اخرى، يرى الزمخشري حكم (غير) كحكم (إلا) في ترتيب الجملة، يقول: « وحكم غير بالإعراب حكم الاسم الواقع بعد إلا تنصبه في الموجب والمنقطع وعند التقديم وتجيز فيه البدل والنصب في غير الموجب. وقالوا إنما عمل فيه المتعدي لشبهه بالظرف لإبهامه»[٣٧] وذلك للشبه الحاصل في المعنى بين(إلا) و (غير) يقول: «واعلم أن إلا وغيرًا يتقارضان ما لكل واحد

منهما. فالذي لغير في أصله أن يكون وصفًا يمسه إعراب ما قبله، ومعناه المغايرة وخلاف المماثلة. ودلالته عليها من جهتين: من جهة الذات ومن جهة الصفة. تقول مررت برجل غير زيد، قاصدًا إلى أن مرورك كان بإنسان آخر أو بمن ليست صفته، وفي قوله عز وجل: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [النساء: ٩٥]، الرفع صفة لـ(لقاعدون) والجر صفة للمؤمنين والنصب على الاستثناء. ثم دخل على إلا في الاستثناء وقد دخل عليه إلا في الوصفية»[٣٨].

وهذا يدلّ على أنّ مرتبة المستثنى تكون بعد المستثنى منه، وحروف الاستثناء يكون موقعها بين المستثنى والمستثنى منه؛ لأن هذه الحروف ليس لها الصدارة في الكلام لذلك تكون مرتبتها التوسط .

ويرى السخاوي حكم (غير) كحكم(إلا) في الدلالة على الاستثناء، والمستثنى بهما مجرور دائمًا، وتعرب اعراب الاسم الواقع بعد (إلا) يقول: « فإن غير حكمُه حكم إلا إذا كان استثناء فالتقدير: استثني، وناب إلاّ مناب استثني، وناب غير مناب إلاّ»[٣٩].

ويفسر ابن الحاجب وقوع (غير) موقع (إلا)، وإن كانت(غير) حرف معرب و(إلا) حرف غير معرب؛ لانَّ « غير اسم وجب أن يكون لها أعراب فجعل اعرابها الاعراب الذي يكون على الاسم الذي يكون بعد إلا وجعل ما بعدها هي مخفوض بالإضافة، لأنها اسم يقبل الإضافة هو فوفي بمقتضى الاسمين... سبب حمل كل واحد منهما على صاحبه أن ما بعد كل واحد منهما مغاير لما قبلها، إلا أن غيرًا وقوعها موقع (إلا)كثير، و وقوع (إلا) موقع غير قليل، وسببه أن غيرًا اسم وتصرفهم في الاسماء أكثر من

تصرفهم في الحروف»[٤٠].

ويبين الخوارزمي علّة تقديم المستثنى على المستثنى منه بقوله: «... تقول: جاءني القومَ إلا زيدًا ولا يجوز جاءني إلا زيدٌ القوم ولا جاءني القوم إلا زيدٌ بالرفع .ولئن كان غير موجب لا يخلوّ من أن يكون المستثنى مقدمًا على المستثنى منه، أو لا يكون فلئن كان فالمستثنى أيضًا منصوبٌ، تقول: ما جاءني إلا زيدًا أحدٌ، ولئن لم يكن مقدمًا لا يخلوّ من أن يكون المستثنى منه أولا...»[٤١]، فلا بدَّ للمستثنى منه أن يكون مقدما؛ لأنه رتبته أسبق من المستثنى؛ لأنه المعني بالحكم، والمستثنى خارج عن الحكم، وقد يكون المستثنى جزءًا من المستثنى منه أو ما يتعلّق به، وبناءً على هذا يمكن أن يكون المستثنى منه هو الأصل، والمستثنى فرع منه، والأصل مقدم على الفرع.

وإلى هذا ذهب الجندي في تعريفه للاستثناء بقوله: «هو إخراج الشيء من حكم دخل فيه غيره، ولم يقل دخل فيه هو وغيره»[٤٢]، فالداخل في الحكم أولى أن يكون مقدمًا على الخارج منه، ثم يتابع رأي الزمخشري في تقديم المستثنى على المستثنى منه بقوله: « جاء القوم إلا زيدًا، وليس زيد من القوم كان منقطعًا. والاستثناء من (ثناه) إذا صرفه؛ لأن المستثنى مصروف عن غير المستثنى «[٤٣].

د- تقديم الموصول على صلته:

الاسم الموصول لفظ غامضٌ مبهمٌ، يحتاج إلى ما يفسره ويوضحه، وهذا ما تقوم به الصلة، إذ تأتي الصلة بعده لتزيل هذا الإبهام وتوضحه، لذا يجب على الاسم الموصول أن يتقدمها كما لا يمكن الاستغناء عنها، فهي» اسم غامض مبهم يحتاج إلى تعيين مدلوله وتوضيح المراد منه إلى شيئين بعده هما جملة صلة الموصول، ثم لابد من ضمير في الجملة يعود على الاسم الموصول، كما أن الصلة أكسبته التعريف»[٤٤].

يقول الزمخشري:» والموصول ما لا بدله في تمامه اسمًا من جملة تردفه من الجمل التي تقع صفات، ومن ضمير فيها يرجع إليه، وتسمى هذه الجملة الصلة»[٤٥].

يرى ابن الحاجب أن الاسم الموصول بمثابة دخول الالف واللام على الكلمات المفردة بقوله: «هو ما لا بدَّ له في تمامه اسمًا من جملةٍ ومن ضميرٍ، فهذا ينبغي أن يكون أولًا، لأَنَّهُ حد الموصول، والتفضيل ينبغي أن يكون بعده، وإنما احتاج إلى جملة؛ لأنه وضع ليتوصل به إلى تصيير الجملة المقدرة نكرةً معرفةً، فهو مع الجملة بمثابة الالف واللام مع المفرد، فثبت أنه لا بد له من جملة، وإنَّما احتاج إلى ضمير يرجع إليه ليحصل ربطا بينه وبينه»[٤٦]، يعني أنّه مبهم ويحتاج إلى التفصيل والتفصيل لا يسبق المبهم، إذ لا فائدة من ذكره بعد التفصيل، واحتياجه للجملة كاحتياج النكرة إلى الألف واللام لتكون معرفة؛ لأن النكرة أيضا فيها إبهام وتدلّ على الشيوع، فمثلما تعرف النكرة بالألف واللام، يعرف الموصول بصلته، ولا بدَّ له من الرابط بينه وبين الجملة وهو الضمير.

ثم بين الخوارزمي مقصود الزمخشري من تقديم الموصول على صلته بقوله: «المعنى من الجمل التي تقع صفات أي من الجمل التي يتطرق إليها التصديق والتكذيب، فإن سألتَ فإذا كان الموصول لا بُدَّ له في تمامه اسمًا من جملة تردفُه حُذفت...»[٤٧]، أي أنها أشبه بالجمل التي تقع صفات والصفة تأتي بعد الموصوف لبيان شيء فيه، وكذلك قد تحذف هذه الجملة لدلالة السياق عليها.

وذكر الجندي في شرحه لتعريف الزمخشري للاسم الموصول علة بناء الاسم الموصول وافتقاره لجملة الصلة بقوله:» بُني الاسم الموصول لمشابهته

الحرف بافتقاره إلى انضمام الصلة إليه، و وجه آخر وهو أنَّ الموصول لما لم يتمّ اسما واحدًا إلا بصلته صار آخر الموصول بمنزلة حشو الكلمة، ولا إعراب في حشوها»[٤٨]، أي لمشابهته الحرف في الافتقار إلى ما بعده لتوضيح معناه والمقصود منه، ولا يتمّ معنى الموصول إلّا بصلته، ولا بدَّ أن تكون بعده كالحرف الذي يأتي ما يوضحه بعده.

هـ- تقديم الموصوف على صفته:

تلتزم الصفة تأخرها عن متبوعها، وفي ذلك يقول ابن جني: «وتقديم الصفة أو ما يتعلّق بها على موصوفها قبيح...فكما لا يجوز تقديم الصفة على موصوفها كذلك لا يجوز تقدم ما أتصل بها على موصوفها»[٤٩]، ثم عرف الزمخشري الصفة بقوله: «هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات وذلك نحو طويل وقصير وعاقل وأحمق وقائم وقاعد...الغاية من الصفة الذي تساق له الصفة هو التفرقة بين المشتركين في الاسم. ويقال إنها للتخصيص في النكرات وللتوضيح في المعارف»[٥٠]، ولما كانت الصفة تتبع الموصوف، فالتبعية اقتضت أن تكون الصفة على وفق الموصوف في الإعراب و الإفراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير والتأنيث، بقوله:» الصفة تتبع الموصوف وكما كانت الصفة على وفق الموصوف في إعرابه فهي وفقه في الإفراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير والتأنيث»[٥١].

بين ابن الحاجب السبب الذي جعل الزمخشري يقتصر على هذه الحالات الإعرابية الخمس، إذ يقول: « وسر ذلك أن التذكير والتأنيث إنَّما يكون في الاسم المشتق باعتبار فاعله وفاعله في الحقيقة هو المتأخر عنه لا الموصوف فلأجل ذلك كان تذكيره وتأنيثه باعتبار المتأخر لا باعتبار الموصوف، وكذلك الإفراد والتثنية

والجمع في الاسماء المشتقة إنما هو باعتبار فاعلها،...»[٥٢].

وإلى هذا الرأي مال الخوارزمي إذ يقول: « فتوافق الصفة الموصوف إعرابًا، وإفرادًا وتثنية وجمعًا، وتعريفًا وتنكيرًا وتذكيرًا وتأنيثًا، لأنَّ الاسم قد وصفها هنا بفعله، أما إذا وصف بفعل ما هو من سببه نحو مررت بامرأةٍ ضاربٍ غُلامُها، وبرجال ضاربٍ غُلامُهم، أو برجُلٍ ضاربٍ جاريته فترى كيف توافق الصفة الموصوف فيما كان من فعل ما هو من سببه في الثلاثة منها، دون غيرها. فإن سألت: إذا كانت الصفة وفق الموصوف في تلك السبعة فكيف جاز (رأيتُ رجالًا فاضلةً)؟ ألا ترى أنَّ الصفة ها هنا لم تتبع الموصوف جمعًا وتذكيرًا...»[٥٣]، ولهذا تكون رتبة الصفة بعد الموصوف، لأنها إنما تحمل بعض ما في سابقها، فإذا تقدمت لزم أن يكون ما بعدها جزءًا منها.

وللجندي رأي مختلف فهو يرى الصفة نفسها الموصوف، إذ يقول:» الصفة هي الموصوف في المعنى، فإذا قلت: جاءني زيد الظريف، لم يكن الظريف غيره، وإنما الظريف عبارة عن قولك: محل الظرف، ولا شبهة في أن صفة زيد لا تكون في غيره فتكون الصفة هي الموصوف في المعنى وإذا كانت الصفة هي الموصوف وجب أن تكون هي وقفه في تلك الأشياء الثمانية أو العشرة لو جعلت كل وجه من وجوه الإعراب ...»[٥٤]، ولا فرق في ذلك من جهة رتبتها، فهي وإن كانت الموصوف نفسه، إلا أنها لا تتقدّم عليه، كونها تتعلّق به، وكذلك لا حاجة منها إن لم يكن الموصوف موجودا، فوجودها مرتبط به، فلو قلت (مررت بالظريف) لم تكن في موضع الصفة، بل هي في موضع الاسم المجرور، ولم تكن تحمل وصفًا لمذكور إلا في وجود سياق يحدّد ذلك الظريف، فتكون الصفة متعلّقة بما هو خارج التركيب.

و- تقديم أفعال المدح أو الذم على المخصوص:

ذكر النحويون في باب المدح والذم أن المخصوص بالمدح أو الذم لا يتقدم على فعلي المدح والذم، وما جاء على أنه تقديم قدِّر على غير التقديم، ذكر الثمانيني» أنَّه لا يجوز تقديم المخصص على العام إلا بدليل يدل على أنَّه مؤخر في المعنى ... فكأنه قال :(نعم المقصود من هذا الجنس عمرو) و (بئس المذموم من هذا النوع خالد)»[٥٥].

يذكر الزمخشري فعلا المدح والذم وتقديمهما على المخصوص بهما بقوله:» هما نعم وبئس، وضعا للمدح العام والذم العام...وبعد ذلك اسم مرفوع هو المخصوص بالذم أو المدح»[٥٦]، أي يأتي بعدهما فاعل مرفوع وهو المخصوص بالمدح أو الذم، تكون رتبته بعدهما، كالأفعال الأخرى، التي تكون فيها رتبة الفاعل بعد الفعل ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل وهو رأي جمهور النحويين، وقد أجازه بعضهم مع حفظ الرتبة.

أكد ابن الحاجب أن ورود المخصوص بالمدح أو الذم بعد أفعال المدح أو الذم يفسر الإبهام الحاصل في الجملة، يقول:» ومنها أَنَّهُ لابد أن يكون بعد الفعل والفاعل اسم مرفوع وهو المخصوص بالمدح والذم ؛لأنّ وضعها على الإبهام أولًا ثم التفسير فوجب لذلك ذكر المخصوص، لأنه تفسير المبهم أولًا، فلو قطع عنه لكان خروجًا بها عن موضوعها وهو غير مستقيم، وفائدة الإبهام ثم التفسير إن الشيء إذا أُبهم ثم فسر كان في النفس أوقع بما جبل الله النفوس عليه من التشويق إلى معرفة ما قصد إبهامه...»[٥٧]، أي أن المخصوص هو المفسر لما سبقه، فقولنا (نعمَ الرجلُ) فيه إبهام على عموم المدح لكل رجل، فإذا جئنا بالمخصوص اتضح المقصود وزال الإبهام من الجملة، فنقول: (نعمَ

الرجلُ زيدٌ).

وقد وضح الجندي أنَّ سبب هذا التقديم يرجع إلى الذوق السليم والطبع المستقيم يقول:» إنما أورد المخصوص بعدما ذكرنا من المعرف بلام الجنس، أو المضاف إلى المعرف بذلك، لأنَّك إذ خصصت بعد ذلك، كان أبلغ، إذ التفصيل بعد الإجمال ممّا هو مفيد للتوكيد والشاهد له الذوق السليم والطبع المستقيم»[٥٨].

ز- تقديم أدوات الاستفهام والشرط على ما كان في حيزهما:

اتفق النحويون على أن أسلوبي الاستفهام والشرط لا يمكن تحققهما إلا بوجود أداة، وهذه الأداة تكون متقدمة رتبةً على جملة الاستفهام والشرط، وقد أكد هذا الزمخشري بقوله:» وللاستفهام صدر الكلام لا يجوز تقديم شيء ممّا في حيزه عليه لا تقول ضربتُ أ زيدًا وما أشبه ذلك»[٥٩].

وقد قدم السخاوي شرحًا مفصلًا لقول الزمخشري بتقديم أداة الاستفهام على ممّا في حيزه، يقول:» الاستفهام له صدر الكلام؛ لأن الاستخبار ضرب من ضروب الكلام فإذا كنت مستخبرًا كان له الاستخبار الصدر لتعلم أنك تريد هذا الضرب من الكلام دون غيره، وإذا كان له صدر الكلام لم يتقدم عليه شيء ممّا في حيزه وذلك قولك: أضربت زيدًا؟ لا يجوز تقديم ضربت على همزة الاستفهام بحال؛ لأنَّ ضربت في حيزها، ولهذه العلة لا يجوز أن يعمل ما قبله فيما بعده...»[٦٠]، أي ليفهم منك أنك تريد الاستفهام أو الشرط يلزمك تقديم ما يدل على مرادك، وهو الأداة المستعملة لذلك، ولما كان المقصود يتضّح بها كان واجبا تقديمها على ما سواها، فتكون رتبتها صدر الكلام.

وقد أكد ابن الحاجب على أنّ أداة الاستفهام لها صدر الجملة ولا يجوز حذفها؛ لكون الحذف يدلّ على

تأخر الأداة يقول: « إنّ الحروف التي تدلّ على الإنشاء لها صدر الكلام، فلو جاز حذفها لجاز تأخيرها، ولم يجز تأخيرها فلم يجز حذفها وللاستفهام صدر الكلام...»[٦١]، قرن ابن الحاجب بين جواز الحذف والتأخير، فلو جاز حذفها مع بقاء الاستفهام لجاز أيضًا التأخير، وبناءً على ذلك لم يجز حذفها ولا تأخيرها؛ لأن في ذلك لبس بين حصول المقصود منها من عدمه، فنقول مثلا: (ضربتُ زيدًا) بحذف أداة الاستفهام فيها، فلا نعلم أيريد المتكلم الإخبار بالضرب أم الاستفهام عنه، ولهذا لا يجوز حذف أداة الاستفهام ولا تأخيرها، منعًا لحصول اللبس في المعنى، وقد تحذف في سياقات معيّنة تدلّ على وجودها.

ويؤيد ما ذكرناه سابقا من عدم جواز حذف أداة الاستفهام قول الخوارزمي:» كل حرف للاستفهام لا يقع إلا في صدر الكلام؛ لأنه ينقل الجملة عن الخبر إلى الاستخبار فيكون له صدر الكلام، ألا ترى أن (ما) لما كانت لنقل الجملة عن الأثبات إلى النفي كانت لها صدر الكلام كذلك هذا»[٦٢].

أمّا الجندي فيقول: « إنَّ حرف الاستفهام يحدث معنى في الجملة فيلزم أنَّ يسبق الجملة حتى يتنبه المخاطب في أول الأمر أنَّك أردت نقل الجملة عن كونها خبرًا إلى كونها استخبارًا. وإذا أتيت بحرف الاستفهام بعد مضي الجملة كنت محاولا لنقل الجملة عن معناها الذي يوجبه تجردها عن حرف الاستفهام من كونه خبرًا بعد انقضائها وتمامها، وذلك فاسد ؛لأنه كالنقص لحكم مضى وانقضى»[٦٣]، أي يضيف إلى الجملة معنى آخر، وهذا ما يلزم تقديمه على الجملة، هذا ما يخصّ الاستفهام، والشرط له ما للاستفهام من صدارة الكلام لما ذُكر سابقا.

المبحث الثاني

الرتبة غير المحفوظة

يسميها بعض النحويين الرتبة المتحولة، وهذا النوع من الرتب يتعلق بالتراكيب اللغوية التي لا تختل إذا تقدمت وحداتها اللغوية أو تأخرت، أي بالإمكان تغيير مواقع الكلمة فيها تقديمًا وتأخيرًا، وهذا التغيير لا يتأثر فيه الإعراب ويسمى (تقديم على نية التأخير)[٦٤].

لقد اجتهد النحويون في دراسة الرتبة غير المحفوظة في التراث اللغوي في التراكيب اللغوية، إلا أنّ دراستهم لهذا الموضوع كانت ضمن بعض الأبواب النحوية ومن ذلك رتبة المبتدأ أو الخبر، ورتبة الفاعل والمفعولية، ورتبة الضمير والمرجع، ورتبة الفاعل والضمير بعد (نعم) ورتبة الحال والفعل المتصرف ورتبة المفعول به والفعل وغير ذلك[٦٥]، وفي هذا النوع من الرتب تبقى الكلمة محافظة على حكمها النحوي سواءٌ أكانت متقدمة أم متأخرة فتكون «رتبة في نظام اللغة لا في استعمالها ؛لأنَّها في الاستعمال معرضة للقواعد النحوية من حيث عود الضمير، ثم للاختبارات الأسلوبية من التقديم والتأخير»[٦٦]، ولهذا النوع من الرتب ارتباط وثيق بالمعنى البلاغي الأسلوبي أكثر من المعنى النحوي[٦٧].

وتتمثّل الرتب غير المحفوظة فيما يأتي:

تقديم الخبر على المبتدأ:

جوز الزمخشري تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان مفردًا أم جملة، في حين أوجب تقديمه إذا كان ظرفًا والمبتدأ نكرة، يقول: « ويجوز تقديم الخبر على المبتدأ كقولك تميمي أنا، ومشنؤ من يشنؤك، وكقوله تعالى: ﴿سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ [الجاثية:٢١] و ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ [البقرة:٦]، المعنى سواء عليهم الإنذار وعدمه، وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه

المبتدأ نكرةً والخبر ظرفًا وذلك قولك في الدار رجل»[٦٨].

قال ابن الحاجب:» إنما حَسُنَ تقديم الخبر على المبتدأ؛ لأنَّ المتكلم إذا قال: زيدٌ قائمٌ تعلق بنفس السامع احتمالات شتى، من أنه قائمٌ أو قاعدٌ، إلى ما لا تُحصى كثرة، فإذا قدَّم الخبر ارتع هذا الأشكال. وقول الكوفيين: لا يجوز تقديم الخبر في غير ما أوجبهُ، استفهام ونحوه مردود بقولهم: تميمي أنا، ومنشؤ من ينشؤكَ، ﴿سَوَاءً مَحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ﴾ [الجاثية:٢١]، ومثَّلَ بقوله تعالى ﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ [البقرة:٦]، في تقديم الخبر، وقال: المعنى: سواء عليهم الإنذار وعدمه، وإنَّما ينهض مثالا لما ذكره إذ جعل (سواءٌ) خبر أنَّ، و(أنذرتهم أم لم تنذرهم) فاعل لها خرج عن هذا الباب، وهو قول كثير من الناس، ولكن الذي ذكرهُ هو قول الأكثر وهو الصحيحُ ... فيكون سواء خبرًا مقدمًا كان أولى من جعله فاعلًا، فيكون (سواء) خبر أنَّ، وأما قوله: (أأنذرتهم أم لم تنذرهم) فهو فعل مقدر بالمصدر ... وقد التزم تقديمه فيما وقع فيه المبتدأ نكرة والخبر ظرفا، فهذا نكرة وخبره ظرف»[٦٩]، فالتقديم هنا وإن كان وقع في اللفظ، لكنه بقي المبتدأ في وظيفته والخبر كذلك، وقد سوغ هذا التغيير في الترتيب كون المبتدأ نكرة والخبر شبه جملة.

وكان الخوارزمي يعقد مناظرة متخيلة بينه وبين نفسه يعرض سؤالًا ثم يجيب عنه ويبين علة الجواز و الوجوب في تقديم الخبر على المبتدأ يقول: « أنا مبتدأ، وتميمي خبرهُ، فإن سألت : لِمَ لا يجوز أن يكون تميمي مبتدأ وأنا خبره لأجبتُ: لأنَّ المبتدأ هو المحكوم عليه، والخبر هو المحكوم به، وها هنا حُكم على أنا تميميٌّ بأنا، والذي به يتبينُ الصريحُ من الرُّغوة أنك لو ترجمت لوجدت الرابطة ملتحقةُ بتميمي،

ولا بأنا ...وكذلك من يشنؤك مبتدأ ومشنؤ خبره وكذلك: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ [البقرة:٦]، في مقام المبتدأ وسواءٌ عليهم خبره. أم و الهمزة في الآية مجردتان لمعنى التسوية مجراها في غير الاستفهام... فإن سألت : كما التزم تقديمُ الخبر فيما وقع فيه المبتدأ نكرة والخبر ظرفًا، فكذلك التزم تقديمهُ فيما إذا لم يكن الخبر ظرفًا، فما الفائدة في تخصيص الخبر بكونه ظرفًا؟ أجبت: ما الدليل على ذلك، وهذا لأن المبتدأ إذا كان نكرة والخبر غير ظرف لا خلو من أن يكون الخبر اسمًا أو فعلًا، وأيّا ما كان فإنه لا يلزم حينئذٍ تقديم الخبر، أما إذا كان اسمًا كما إذا قلت: رجلٌ ظريفٌ، و أردت أن تجعل: (رجلٌ) مبتدأ و(ظريفٌ) خبره فإنه لا يلزم تقديم الخبر ها هنا، لأن المعنى بالتزام تقديم الخبر التزم تقديمه بالمبتدأ والخبر بحالهما ولو قدمت الخبر ها هنا فقلت: ظريفٌ رجلٌ لم يبق المبتدأ والخبر بحالهما؛ لأن ظريفًا إذا ذاك مبتدأ ورجل مرفوع بأنه عطف بيان»[٧٠].

فالخوارزمي يبين علل وجوب تقديم الخبر إذا كان ظرفًا والمبتدأ نكرة، بأن المبتدأ محكوم عليه والخبر محكوم به، ولا يمكن أن يكون المحكوم عليه غير معرفة، إذ لا فائدة من الحكم إن كان في النكرة فيكون بذلك في ما شاع وبذلك يصبح الحكم عامًا، لا خاصًّا في قولنا: تميمي أنا، فلو كان (تميمي) هو المبتدأ لشاع هذا لكل شخص، وهو محكوم عليه، ولا تقييد فيه، سواء قلت أنا أو غيره، وكذلك علل سبب كون الخبر ظرفًا، ولا يصح كونه غير الظرف، فإن كان غيره فلا بدَّ أن يكون فعلًا أو اسمًا، وفي كلاهما لا يبقى حال الجملة على ما هي عليه إن رجعت إلى ترتيبها الأصل، فإن كان فعلًا وقدمت الخبر تغيرت الجملة إلى الفعلية، وإن كان اسمًا، يتغير هذا الاسم من كونه خبرًا إلى كونه مبتدأً لتغير موقعه.

ويذهب الجندي برأي مقارب من رأي الخوارزمي في هذه المسألة، يقوله: «(أنا) مبتدأ؛ لأنه محكوم عليه، وتميمي: خبر؛ لأنه محكوم به لأنه حكم على(أنا) بأنه منسوب إلى بن تميم، والتقديم لإفادة التخصيص، إذ هي لازمة للتقديم، ولذلك تسمع أئمة علم المعاني يقولون في قوله تعالى:﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات:٤٧] قدّم الظرف وهو (فيها) على المنفي تعريضًا بخمور الدنيا، وأن المعنى : هي على الخصوص، لا تغتال العقول اغتيال خمور الدنيا... فقولك (تميمي أنا) لتخصيصك عند المخاطب بأنك من بني تميم لا من غيرهم... وقيل: إنما جاز تقديم الخبر على المبتدأ، لأن المتكلم إذ قال (زيدُ) من (زيدُ ذاهبُ)، تعلق بنفس السامع احتمالات شتى من أنه ذاهب، أو عائد، أو قاعد إلى ما يطول ذكره، فإذا قدّم الخبر ارتفع الإشكال الناشئ من الاحتمال، وعلى هذا المنوال قوله علت كلمته: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ﴾ [البقرة:٦]، فـ (أنذرتهم أم لم تنذرهم) في موضع الابتداء، و(سواء): خبر مقدم، والفعل أبدًا خبر لا مخبر عنه و إنما صحّ الإخبار هنا؛ لأنه من جنس الكلام المهجور فيه جانب اللفظ إلى جانب المعنى»[٧١]، أي إن المعنى هو المتحكم في التقديم والتأخير، فإذا أراد المتكلم أن يذكر الحكم أولًا لإيضاح المعنى للمخاطب، قدم الخبر لأنه المحكوم به، على المبتدأ الذي هو محكوم عليه، وبذلك يكون الكلام على التخصيص، فالتقديم هنا يفيد تخصيص المبتدأ بحكم الخبر.

ومن يشرع ببيان أنه واجب التقديم لأنه لو تأخر لحمل على النعت لا الخبر يقول الجندي: «قوله: (وقد التزم تقديمه) قيل: ليكون تنبيهًا إلى أنه خبر لا نعت، لأنَّ الظرف إذا تأخر عن المنكر يكون بالحمل على الوصف

أولى منه بالحمل على الخبر لاستدعاء المنكر في مقام الابتداء أن يوصف لتقوى بذلك الفائدة، ولصلاحية الظرف أن يكون من صفاته ولذا لا يجب تقديم الظرف على المنكر إذا كان موصوفًا»[٧٢]، فالتأخير يجعل المتقدم بحاجة إلى الوصف لا الإخبار، لأنه نكرة، ولا بد من تخصيص النكرة إذا وقعت في الابتداء، ليصح وقوعها في الابتداء، لأنه لا يجوز الابتداء بالنكرة، والنكرة المخصصة أقرب إلى المعرفة.

ب – تقديم الحال على فعله:

يجوز تقديم الحال على فعله إذا كان العامل في الجملة فعلًا أو شبيهًا بالفعل يقول جار الله الزمخشري: « والعامل فيها إمّا فعل وشبهه من الصفات؛ أو معنى فعل كقولك فيها زيد مقيماً، وهذا عمرو منطلقاً، وما شأنك قائماً، ومالك واقفاً، وفي التنزيل: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [الصافات:٤٧]، و ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ﴾ [هود:٧٢]؛ وليت ولعل وكأن ينصبها أيضاً لما فيها من معنى الفعل، فالأول يعمل فيها متقدماً و متأخراُ ولا يعمل فيها الثاني إلا متقدماً. وقد منعوا في مررت راكباً بزيد أن يجعل الراكب حالاً من المجرور»[٧٣].

بيَّن ابن الحاجب أن العامل في الحال يكون فعلاً أو شبيهًا بالفعل ويعني به اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر، وأما أن يكون بمعنى الفعل، وقد جوز تقديم الحال إذا كان العامل فعلًا أو شبيها بالفعل وعدم جواز التقديم إذا كان بمعنى الفعل يقول: « ثم حكم بأن الفعل وشبهُهُ يجوز تقديمُ الحال عليه، وأمَّا المعنى فلا يجوز تقديم الحال عليه، وإنما تقدم على الفعل وشبهه؛ لأن الأصلُ في الفاعلية والمفعولية، وهذا مشبه به ومحمول عليه، فلم يقو الفرع قوة الأصل...»[٧٤].

ويجري الخوارزمي مقارنة بين

نصب الظرف متقدما ونصب الحال المتقدمة، ويسأل ثم يجيب على هذا التساؤل بقوله: « فإن سألت: فما بالهم أجازوا يومَ الجمعة المالُ لكَ، فنصبوا الظرف متقدمًا، بما في آخر الجملة الابتدائية من معنى الفعل، ولم يجيزوا مجموعًا لكَ المالُ، وما الفرق بين الحال والظرف في هذا الباب مع أنَّ الحال لها شبهٌ بالظرف؟ أجبتُ: الحال كما تتعلّق بالعامل، تتعلّق بذي الحال ففي هذه الصورة يلزم تقديم الحال على كلا الشيئين بخلاف الظرف، فإنه يتعلّقُ بالعاملِ وهو اللام من دون المال، فلا يلزمُ من تقدمه ها هنا، تقديمه على كلا الشيئين فأعرفه فرقًا واضحًا ظاهرًا»[٧٥]، يوضح في هذا النص منع تقدم الحال على عامله غير الفعل وشبهه، مع ذلك العامل يعمل في الظرف، والحال تشبه الظرف، ثم يبين سبب المنع من أن الحال إذا تقدمت تتقدم على أمرين هما العامل وصاحب الحال، والظرف يتقدم فقط على عامله، وتقديم الحال على صاحب الحال أشبه ما يكون بتقديم الصفة على الموصوف، وهو ممَّا لا يجوز.

ويرى الجندي أن العامل في الحال قد يكون الفعل أو ما شابهه أو ما تضمن معناه، بقوله:» سُئلت بمكة ـ حرسها الله ـ عن ناصب الحال في قوله تعالى: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [الصافات:٤٧]، فقلت: ما في حرف التنبيه، أو في اسم الإشارة من معنى الفعل. فقيل لي: أما استقر من أصولهم أن العامل في الحال وذيها يجب أن يكون واحدًا، وقد اختلف العامل هنا حيث جعلته في الحال المعنى الذي ذكرته قبل (ذيها) و في ذيها معنى الابتداء . فقلت تحقيق الكلام فيه أن التقدير: (هذا بعلي). أنبهُ عليه شيخا أو أشير (إليه شيخًا). فالضمير هو ذو الحال، والعامل فيه وفي الحال واحد... والمشار إليه في: (هذا بعلي شيخا) مفعول في

المعنى، فظهر أن الفاعل المعنوي، والمفعول المعنوي في صحة تقييد فعل كل منهما بحالٍ كالفاعل لفظًا ومعنى. والمفعول لفظًا ومعنى: في صحة تقييد فعل كل منهما بحال»[٧٦]، فتقدير اسم الإشارة عند الجندي على معنى الفعل، أي بمعنى (أشير) أو (انبه) لما في اسم الإشارة من هذين المعنيين، فالأول هو معنى (ذا) التي تدلّ على المشار إليه، والثاني هو معنى (الهاء) التي يقال إنها للتنبيه، وهذان المعنيان هما المسوغان لنصب الحال في الآية المباركة.

ج- تقديم المميّز على عامله: اختلف علماء العربية في هذا النوع من التقديم، فسيبويه لا يجوز هذا التقدم وأكثر البصريين تبنّوا هذا الرأي، وقد أجاز المبرد هذا التقديم واتبعه جماعة من الكوفيين إلى هذا الجواز وحجتهم على ذلك ببيت انشدوه وهو[٧٧]:

أَتَهجُرُ سَلمى بالفِراقِ حَبيبُها
وَمَا كانَ نَفسًا بِالفِراقِ تَطيبُ؟!

وقد نقل لنا الزمخشري هذه الأقوال إذ يقول: « وقد أَبى سيبويه تقديم المميّز على عامله، وفرق أبو العباس بين النوعين فأجاز نفسًا طاب زيدٌ، ولم يجز لي سمنًا منوانِ، وزعم أنه رأى المازني وأنشد:

وَمَا كانَ نَفسًا بِالفِراقِ تَطيبُ «[٧٨].

يرى ابن الحاجب شارح كلام الزمخشري بأنه لا خلاف عند جميع أهل العربية في عدم جواز تقديم المميّز على عامله في المفردات، فلا تقول: عندي درهمًا عشرون وما شابه ذلك، إنما في قولك: طاب زيدٌ نفسًا أجازه المازني وتلميذه المبرد ولم يجوز هذا التقديم سيبويه؛ وحجتهُ في ذلك؛ لأنه في المعنى فاعل فكما لا يتقدّم الفاعل على فعله فكذلك المميّز لا يتقدّم على عامله[٧٩].

في حين يرى الخوارزمي الحجة من عدم التقديم عند سيبويه هي الاستقراء والسماع لكلام العرب ولا

دخل للقياس في هذه المسألة « احتجا بأنَّ الفعل أقبلُ للتصرف من الاسم. حجة سيبويه: كلام العرب استقراء لا قياس، ولأن المميّز في هذه الأفعال فاعل من حيث المعنى، فكما أن الفاعل لا يجوز تقديمه على نية التأخير كذلك هذا، أما البيت فالروايةُ (نفسي) على الإضافة»[٨٠].

في حين كان للجندي رأيٌ في هذا النوع من التقديم قد يقترب من رأي ابن الحاجب، يقول: «المميّز إن كان عن مفرد فتقديمه على عامله ممتنع بلا خلاف، وإنّ كان عن جملة فكذلك. وعند سيبويه: لا يجوز نفسًا طاب زيد، لأنّ المميّز في الحقيقة فاعل، وأجازه المبرد وحجته شيئان: أحدهما: أنّ العامل فعل محض، فيجوز تقديمه وكأنه قاس على الحال إذ تقديمها جائز نحو (راكبا جاء زيد)، لأنّ العامل فعل محض فيعمل في الحال مقدمة ومؤخرة. والثاني البيت الذي أنشده...وجه الاستدلال به: أنّ في كان ضمير القصة وفي (تطيبُ) ضمير سلمى، فكأنّه قال: وما كان تطيب سلمى نفسًا، ثم قدم (نفسًا)»[٨١]، في تقديم المميّز خلاف بين النحويين منهم من أجازه ومنهم من منع ذلك، وقد بين الجندي هذا الخلاف، وقد جعل المبرد التقديم جائزًا بشروط، وعامله معاملة الحال في جواز تقديمه على عامله إن كان العامل فعلا أو شبه، واستند إلى الشاهد الشعري في ذلك، ولا يمكن قبول ذلك؛ لأن الحال خلاف التمييز، والشاهد الشعري محكوم بالضرورة الشعرية التي يلجأ إليها الشاعر ليستقيم عنده الوزن، وقلة ذلك لا تستدعي الحكم بالجواز.

الخاتمة:

١ـ كشف الحث عن الأثر الفاعل و البارز للزمخشري في نظرية القرائن اللغوية بفروعها وتنوعاتها، إذ يعدّ الزمخشري من أوائل العلماء الذين تطرقوا لموضوع القرائن، فقد أورد

الأمثلة الخاصة بهذا الشأن في ثنايا كتابه ولم يفرد لها بابًا خاصًا.

٢ـ تسعى القرائن النحوية لأخذ موقع الصدارة من القرائن اللغوية الأخرى؛ فهي من أوسعها وأهمها فالقرائن الصوتية والصرفية تنطوي تحت لوائها وتسعى إلى خدمتها.

٣ـ توضح قرينة الرتبة الأثر الذي يحصل في التركيب نتيجة لاختلاف الترتيب بين عناصره، فالرتب محفوظة وغير محفوظة هي مواقع الألفاظ في التركيب وما تُسند إليها من وظائف في ذلك التركيب، فيبقى اللفظ محافظًا على رتبته وإن اختلف موقعه في الكلام.

الهوامش:

١- ينظر: العين: ٨/ ١١٥ (رتب)، وتاج العروس: ١/ ١٣٣(رتب).

٢- ينظر: الفائق في غريب الحديث والأثر: ٢/ ٣٤.

٣- اللغة العربية معناها ومبناها: ٢٠٩.

٤- ينظر: الجملة العربية تأليفها وأقسامها: ٣٤، والقرينة في اللغة العربية: ٩٨.

٥- القرينة في اللغة العربية: ٩٨.

٦- ينظر: الكتاب: ١/ ١٤- ١٥، ١٢٠، ٢/ ١٢٠، ١٢٤، ١٢٨، ١٦٤، وأثر القرائن في التوجيه النحوي عند سيبويه: ١٦٤ - ١٦٧.

٧- الكتاب: ١/ ١٢٠.

٨- ينظر: مفهوم الجملة عند سيبويه: ٢٣٧.

٩- الأصول في النحو: ١/ ٩٣.

١٠- ينظر: دلائل الإعجاز: ١٠٦.

١١- ينظر: الخصائص: ١/ ٣٥.

١٢- ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٩٣- ٢٩٩، ٣٠٣- ٣٠٩.

١٣- ينظر: المصدر نفسه: ١/ ٢٩٣، ٢/ ٢٨٢-٣٩٠.

١٤- ينظر: دلائل الاعجاز: ١٣٥- ١٣٦.

١٥- المصدر نفسه: ١٣٧.

١٦- شرح المفصل: ١/ ٧٢.

١٧- ينظر: شرح المفصل: ١/ ٧٤- ٧٦، وأثر القرائن اللغوية في شرح المفصل: ١٤٧.

١٨- ينظر: البيان في روائع القرآن: ١/ ٦٧.

١٩- ينظر: دراسات في علم اللغة: ٢/ ١٤١-١٤٤، والقيمة النحوية للموقع: ٤١، ومحاضرات في اللغة: ٢٢٩، ٢٣٥، ٢٣٧.

٢٠- الأشباه والنظائر: ١/ ٢٦٥.

٢١- ينظر: أقسام الكلام العربي: ١٨٦- ١٨٧.

٢٢- ينظر: اللغة العربية معناها

ومبناها: ٢٠٧.

٢٣- في بناء الجملة العربية: ١٦٩.

٢٤- تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري: ٧٨.

٢٥- المفصل: ٤٧.

٢٦- ينظر: المصطلحات النحوية عند الزمخشري: ١٧.

٢٧- الإيضاح: ١/ ١٥٧-١٥٨.

٢٨- التخمير: ١/ ٢٣٣.

٢٩- المصدر نفسه: ١/ ٢٣٤.

٣٠- ينظر: توضيح المقاصد والسالك بشرح ألفية ابن مالك: ٢/ ٥٩٥.

٣١- الإقليد: ١/ ٢٨١.

٣٢- الإقليد: ١/ ٢٨٣.

٣٣- المفصل: ٨٣.

٣٤- الإيضاح: ١/ ٢٣٢-٢٢٤.

٣٥- التخمير: ١/ ٤٠٧-٤٠٨.

٣٦- الإقليد: ١/ ٥٠٢.

٣٧- المفصل:٩٩.

٣٨- المفصل: ٩٩.

٣٩- المفضل: ٢٦٦.

٤٠- الإيضاح: ١/ ٣٦٩-٣٧٠.

٤١- التخمير: ١/ ٤٥٥- ٤٥٦.

٤٢- الإقليد: ١/ ٥٦٥..

٤٣- المصدر نفسه: ١/ ٥٦٥- ٥٦٦.

٤٤- ملخص قواعد اللغة العربية: ٧٧.

٤٥- المفصل: ١٨٣.

٤٦- الإيضاح: ١/ ٤٨١.

٤٧- التخمير: ٢/ ١٩٥.

٤٨- الإقليد: ٢/ ٨٥٩.

٤٩- الخصائص: ٢/ ٢٩١.

٥٠- المفصل: ١٤٩.

٥١- المصدر نفسه: ١٥١.

٥٢- الإيضاح: ١/ ٤٤٥.

٥٣- التخمير: ٢/ ٩٦.

٥٤- الإقليد: ٢/ ٧٥٠.

٥٥- الفوائد والقواعد: ٥٦٨.

٥٦- المفصل: ٢٦١-٢٦٢.

٥٧- الإيضاح: ٢/ ٩٩.

٥٨- الإفليد: ٣/ ١٦٠٤.

٥٩- المفصل: ٤٣٨.

٦٠- المفضل: ٢٢٥-٢٢٦.
٦١- الإيضاح: ٢/ ٢٤٠.
٦٢- التخمير: ٤/ ١٤٢.
٦٣- الإقليد: ٤/ ١٨٢١.
٦٤- ينظر: البنية التركيبية للحدث اللساني: ٧٦.
٦٥- ينظر: اللسانيات واللغة العربية: ١٠٥.
٦٦- البيان في روائع القرآن: ١/ ٦٩.
٦٧- ينظر: أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط: ٢٤٦.
٦٨- المفصل: ٤٤.
٦٩- الإيضاح: ١/ ٤٤.
٧٠- التخمير: ١/ ٢٦٣- ٢٦٥.
٧١- الإقليد: ٣١٩- ٣٢٠.
٧٢- الإقليد: ١/ ٣١٩-٣٢٢.
٧٣- المفصل: ٩٠.
٧٤- الإيضاح: ١/ ٣٢٨-٣٣٠.
٧٥- التخمير: ١/ ٤٢٧.
٧٦- الإقليد: ١/ ٥٥٢.
٧٧- البيت مختلف في قائله: والراجح للمخبل السعدي.ونسبه آخرون إلى أعشى همدان. ينظر: الخصائص: ٢/ ٣٨٤، والإنصاف: ٢/ ٨٢٨.
٧٨- المفصل:
٧٩- ينظر: الإيضاح: ١/ ٣٥٥.
٨٠- التخمير: ١/ ٤٥١.
٨١- الإقليد: ٢/ ٥٦٠- ٥٦١.

المصادر والمراجع:

أولاً: القرآن الكريم

ثانيًا: الكتب المطبوعة:

١- الأشباه والنظائر، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي(ت٩١١هـ)، ط١، دار الكتب العلمية، لبنان، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٢- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن سهيل بن السراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبد الحسن الفتلي، ط٤، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت ـ لبنان، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٣- الإقليد شرح المفصل، تاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي (ت٧٠٠هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمود أحمد علي أبو كته الدراويش، ط١، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، ١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٢م.

٤- الأنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن كمال الدين بن محمد بن الانباري(ت٥٧٧هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، ط٤، مطبعة السعادة، دار الطبائع للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٧٢م.

٥- الايضاح في شرح المفصل، أبو عمرو عثمان بن عمر بن الحاجب النحوي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق ودراسة: د. موسى بناي العليلي، أحياء التراث الاسلامي، العراق، ١٩٧٦م.

٦- بناء الجملة العربية، د. محمد حماسه عبد اللطيف، دار غريب للطباعة والنشر، القاهر ـ مصر، ٢٠٠٣م.

٧- البنية التركيبية للحدث اللساني، عبد الحليم بن عيسى، منشورات دار الأديب، وهران، ٢٠٠٦م.

٨- البيان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، د. تمام حسان، ط١، عالم الكتب،١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.

٩- تاج العروس من جواهر القاموس، السيد محمد مرتضى الحسيني الزبيدي، تحقيق: مصطفى حجازي، راجعته: لجنة فنية من وزارة الإعلام، مطبعة حكومة الكويت، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

١٠- تطور المصطلح النحوي البصري من سيبويه حتى الزمخشري، يحيى عطيه عبابنه، ط١، عالم الكتب الحديث، عمان - الأردن، ٢٠٠٦م.

١١- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، د. فاضل صالح السامرائي، ط٢، دار الفكر، عمان - الأردن،١٤٢٧هـ - ٢٠٠٧م.

١٢- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: محمد علي النجار، قدم له: د. عبد الحكيم راضي، ط٥، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،٢٠١١م.

١٣- الخلاصة النحوية، د. تمام حسان، ط١،عالم الكتب، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.

١٤- الدراسات الصوتية عند علماء التجويد، د. غانم قدوري الحمد، ط٢، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠٣م.

١٥- دراسات في علم اللغة، د. كمال بشر، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨م.

١٦- دلائل الاعجاز، عبد القاهر الجرجاني(٤٧١هـ)، تعليق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي مطبعة المدني، ٢٠١١م.

١٧- شرح المفصل في صنعة الإعراب، علي بن يعيش النحوي(ت٦٤٣هـ)، دار الطباعة المنيرية، ٢٠٠٨م.

١٨- شرح المفصل في صنعة الإعراب الموسوم بالتخمير، صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (ت٦١٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، ط١، دار الغرب الاسلامي، بيروت - لبنان،١٩٩٠م.

١٩- العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن

أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، د. إبراهيم السامرائي، د.ط، د.ت.
٢٠- الفائق في غريب الحديث والأثر، أبو القاسم محمود بن عمر بن أحمد جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، دار المعرفة، لبنان.
٢١- القرينة في اللغة العربية، الدكتورة كوليزار كاكل عزيز، دار دجلة، عمان، ٢٠٠٩م.
٢٢- الكتاب، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه(ت١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهر - مصر، ١٩٨٨م.
٢٣- اللسانيات واللغة العربية، د. عبد القادر الفاسي الفهري، ط٢، دار توبقال للنشر، المغرب، ١٩٨٦م.
٢٤- اللغة العربية معناها ومبناها، د.تمام حسان، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩٤م.
٢٥- محاضرات في اللغة، عبد الرحمن أيوب، مطبعة المعارف، بغداد، ١٩٦٦م.
٢٦- المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمد بن عمر الزمخشري (٥٣٨هـ)، تقديم: د. علي أبو ملحم، دار ومكتبة الهلال، ط١، بيروت - لبنان، ١٩٩٣م.
٢٧- المفضل في شرح المفصل، علم الدين علي بن محمد السخاوي (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: د. يوسف الحشكي، ط٢، وزارة الثقافة، عمان،٢٠٠٢م.
٢٨- مفهوم الجملة عند سيبويه، حسن عبد الغني الأسدي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ٢٠٠٧م.
٢٩- ملخص قواعد اللغة العربية، فؤاد نعمة، ط١٩، د. ت.

ثالثًا: الرسائل الجامعية والدوريات:

١- أثر القرائن في التوجيه النحوي عند

سيبويه، لطيف حاتم عبد الصاحب الزاملي، اطروحة دكتوراه، كلية الآداب - الجامعة المستنصرية،٢٠٠٣م.

٢- أثر القرائن في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، أحمد خضير عباس، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب- جامعة الكوفة، ٢٠١٠م.

٣- الفوائد و القواعد في النحو لأبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (ت٤٤٢هـ)،عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، (بحث)، ع: ٣-٤، مج: ٢٥، عالم الكتب، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٤- القرينة وأثرها في توجيه المعنى عند ابن يعيش(ت٦٣٤هـ)، قصي سمير عبيس الحلي، اطروحة دكتوراه، كلية الامام الكاظم ـ الجامعة،٢٠١٧م.

٥- القيمة النحوية للموقع، أحمد كشك، رسالة ماجستير، المكتبة الشاملة الحديثة، ٢٠٠٧م.

٦- المصطلحات النحوية عند الزمخشري في كتابه المفصل في صنعة الإعراب، وهيبة ولد محمد و ربيحة صلواتي، رسالة ماجستير، جامعة أكلي محند أولحاج ـ البويرة، الجزائر، ٢٠١٤م.